المقاومة الفلسطينية مطالبة بالهدنة لئلا تكون "خريطة طريق" الى نهاية القضية الفلسطينية

صلاح سالم *

■ تجرى محاولات وتبذل جهود عربية (خصوصاً مصرية) لتحقيق تقارب بين السلطة الفلسطينية وحكومة أبو مازن من جهة، وبين المقاومة الوطنية وبخاصة حركة «حماس» من جهة أخرى. وهي جهود ينبغي أن تنجح في تحقيق الهدنة المطلوبة للبحث في الحل السياسي واكتشاف مدى جديته، إذ لا يمكن تصور فشلها وما يترتب عليه من مشهد الفرقة بين الفلسطينيين أنفسهم ولو على مذبح «خريطة الطريق» التي يختلف حولها الجميع.

فالبعض يعيب على هذه «الخريطة» أنها خطفت من الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، لتبقى رهناً بالإرادة الأميركية المنفردة، وأنها تطرح مطالب غير متوازنة على الطرفين. فيما يرى البعض الآخر فيها وفي ملابسات طرحها تطوراً إيجابياً كون أرييل شارون أقر للمرة الأولى بأن الضفة الغربية وغزة أرض محتلة وليست فقط أرضاً متنازعاً عليها، ولو أنه استدرك حيال هذا الاعتراف في ما بعد بتفسير قلل من أهميته، وأيضاً كون الطرح الأميركي لها جاء مباشراً ومن رأس السلطة في البيت الأبيض بعدما كان الرئيس جورج بوش نأى بنفسه طويلاً عن الانغماس في الصراع العربي – الإسرائيلي حتى لا يكتوي بناره كما اكتوت أصابع الرئيس بيل كلينتون قبله.

ولا يجانب الصواب هاتين الرؤيتين وإن تباينت نسبته بينهما. فـ«الخريطة» فرصة كونها تعيد الانشغال بالقضية التي اهملت منذ مجيء اليمين الجمهوري إلى الحكم في البيت الأبيض وبالذات منذ ١١ أيلول (سبتمبر)، وهي أيضاً خطر إذ تعيد هذا الانشغال على أرضية هزيمة عربية جديدة ممثلة في احتلال العراق، بعد الهزيمة الأولى التي كرست لنهج مدريد وأوسلو مطلع التسعينات ممثلة في حصار العراق. لذلك ينبغي على الفلسطينيين والعرب أن يتعاملوا معها كمركب من هذا وذاك، أي من الفرصة والخطر على نحو يتجاوز بمواقفهما منها الخيارات الحدية التقليدية ويتفق مع متطلبات التعامل مع عقل إسرائيلي مراوغ، سواء تمثلت هذه الحدية في خيار التحرير الذي ساد الصراع في مرحلته الأولى الممتدة منذ انطلاقه عام ١٩٤٨ وحتى مؤتمر مدريد ١٩٩١، أو غرور القوة وآلة الحرب الإسرائيلية. لكن الحاجة الأكبر هي للتنسيق بين هذه الأدوار لتتكامل في أداء رسالتها في اللحظات الصعبة وأيام الخطر الآتية بلا شك والتي لا تتحمل أي منازعات داخلية أو انقسامات وطنية قد تؤدي إلى حرب أهلية لن تقلل فقط من فاعلية الانتفاضة وإنما ستهز أيضاً شرعيتها وتنزع عنها قداستها. وتوضح خبرات التحرر الوطني في القرن العشرين أن أياً من حركاتها لم يفشل على نحو مطلق في تحقيق أهدافه، وإذا لم يكن نجاحه مطلقاً على نحو ما حدث في الجزائر وفيتنام مثلاً فإنه كان قادراً على تحقيق نجاح جزئي كما حدث في البوسنة طالما أبدت هذه الحركات تماسكاً داخلياً حقيقياً وروحاً نضالية عالية على نحو يكسب قضيتها المشروعية، ويفت في عضد الشرعية الأخلاقية للخصم على رغم تفوقه الاستراتيجي الحاسم ليجبره على التسليم بالحق العادل لحركة التحرر الوطني.

ويمكن الادعاء ليس فقط بضرورة التعايش بين السلطة والمقاومة، بل بتكامل وجودي بينهما، إذ إن كلاً منهما هو الوسيلة لإضفاء المعنى على الآخر: فالسلطة من دون المقاومة تبدو عزلاء من دون أوراق تفاوضية، والمقاومة من دون السلطة تبدو عدمية. وهنا يكون على المقاومة الفلسطينية أن تضع قدراتها الكفاحية في خدمة القرار السياسي للسلطة الوطنية فتجنح إلى المهادنة عندما تسعى اسرائيل إلى السلام بجدية وتبدو المفاوضات مجدية، وإلى المقاومة المدنية عندما توقف إسرائيل عجلة السلام، وإلى المقاومة المسلحة عندما تلجأ إسرائيل إلى العنف بقتل القادة والنشطاء الإسلاميين أو باجتياح الأراضي الفلسطينية وتدمير بنيتها التحتية.

وفي المقابل يكون على حكومة أبو مازن تجنب أي مواجهة مع شتى فصائل المقاومة الفلسطينية، أو محاولة نزع أسلحتها على نحو ما يهدف شارون الذي لا يحلم سوى بحرب أهلية فلسطينية ولا يعتقد بأي وسيلة لحل الصراع سوى القوة والبطش. وليس من قبيل المزايدة القول إن الأولوية ينبغي أن تكون للوحدة الفلسطينية، ولو على حساب «خريطة الطريق» التي لن تكون الفرصة الأخيرة لحل الصراع، فيما الحرب الأهلية الفلسطينية قد تكون المسمار الأخير في نعش القضية الوطنية.

مقاتل من «حماس».

خيار المهادنة السائد في المرحلة الراهنة والذي يتجسد في مقولة «السلام خيار استراتيجي» كوريث لمقولة «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة».

في هذا السياق يبدو موقفي المقاومة الفلسطينية والسلطة الوطنية من «خريطة الطريق» تعبيراً عن هذين التيارين المتناقضين. وبقدر ما أن التيار الأول يبدو عدمياً إذا أصر على منطقه في ظل التفوق الإسرائيلي الحاسم الذي يجعل هدف التحرير مستحيلاً والتغلب الأميركي غير المسبوق بعد احتلال العراق، وأيضاً في ظل منافاته للشرعية القانونية التي راكمتها الانتصارات الإسرائيلية واقعياً منذ صدور قرار التقسيم، فإن التيار الثاني سيبدو متهافتاً إذا استسلم للمنطق الاسرائيلي خصوصاً في ما يتعلق بالتحفظات الـ١٤ التي وضعها شارون على الخطة.

لذلك تبدو الحاجة شديدة للمصالحة بين المنطقين على نحو يمكن من التعامل مع الخريطة بأفق مفتوح بما لا يجعلها خطراً على وحدة الفلسطينيين، وهو ما يفرض على الجانبين إعطاء الأولوية لهدف مركزي هو توحيد جبهتهم الداخلية على إيقاع مشترك من دون إلغاء لتنوعها الخلاق، إذ ثمة حاجة لدى الفلسطينيين لمن يتفاوض على السلام، وأيضاً لمن يفجر الانتفاضة عندما تتعثر المفاوضات، ومن يقوم بالعمليات الاستشهادية في مواجهة

* كاتب مصري.

اقتراح لحل مشكلة "إسلامية" الخرطوم

عبدالله محمد أحمد حسن *

■ يدور جدل عقيم حول اسلامية عاصمة السودان يكاد يُبطئ فرص احلال السلام في البلاد، والمخرج ربما يكمن في ان يتفق الطرفان على نقل العاصمة الى مدينة ملكال عاصمة اقليم اعالي النيل حالياً لأسباب عدة منها:

أولاً: ان السودان شهد في الماضي عواصم عدة. اذ جعلت سلطنة الفونج التي خلفت الدويلات المسيحية مدينة سنار عاصمتها بين ١٥٠٥ – ١٨٢٠ ميلادي. واتخذ الاستعمار الخديوي – الحكم التركي الأول – الخرطوم عاصمة من ١٨٢٠ الى ١٨٨٥. وجاءت الثورة المهدية الى حكم السودان فنقلت العاصمة الى قرية أم درمان، وسمتها «بقعة المهدي». وغزا الجيش البريطاني – الخديوي السودان وأسقط حكم المهدية ورد العاصمة الى الخرطوم في ١٨٩٨. كما كانت هناك عواصم أخرى لدويلات مستقلة داخل السودان منها الفاشر، عاصمة سلطنة الغور حتى عام ١٩١٦ في غرب السودان، وتقلى عاصمة مملكة تقلى حتى ١٨٩٩ في وسط غرب السودان والجنينة عاصمة سلطنة السالبت قرب الحدود السودانية – التشادية حتى اليوم. وعليه، ليس هناك مانع تاريخي من أن تتحول العاصمة السودانية من اقليم الى آخر وهو أمر لا يعطل حركة التاريخ ولا يضيع مزايا الحكم.

ثانياً: نقل العاصمة الى جنوب السودان فيه إبداء حُسن نيات شمالية للمساعدة في بزوغ فجر علاقة جديدة بين الشمال والجنوب يتقاسمان فيه الواجبات الإدارية والسياسية والاقتصادية، وادارة هذه المشاركة – هذه المرة – من جنوب السودان... وهو أمر لا ينتقص من مكانة الخرطوم الثقافية والحضارية والاقتصادية. وقد رأينا سنار عاصمة الفرنج تصبح عاصمة السودان الزراعية وأم درمان عاصمة الشؤون الوطنية والفاشر صلة الوصل بين السودان ودول الجوار.

ثالثاً: يضع نقل العاصمة الى جنوب السودان الجنوبيين أمام مسؤولياتهم الفردية والقومية نحو الدولة، ويسهّل عودة ثلاثة ملايين جنوبي يحاصرون مدن الشمال بمدن الصفيح ويعيشون على الاعانات المحلية والأجنبية، كما يسهّل عودة اللاجئين في الخارج للمساهمة في الاعمار بما اكتسبوه من خبرات مهنية وما بلغوه من مستوى تعليمي في الشمال وفي الخارج. إضافة الى ذلك، فإنه يسمح بعودة السياسيين الجنوبيين المتسكعين في الخرطوم وبقية انحاء الشمال وخارج البلاد ليعيدوا تثقيف بني جلدتهم بثقافة السلام، ويعيدوا تنظيمهم لمجتمع مدني ليساهموا في العملية الديموقراطية الجديدة بعدما عسكروهم طوال نصف قرن.

وتفتح اعادة تخطيط العاصمة الجديدة واعدادها فرص عمل واسعة للجنوبيين، وتكون بداية لاستيعاب مهاراتهم وفتح آفاق عمل لاعمار مدن الجنوب الأخرى. ولعل وجود العاصمة في الجنوب يُوسّع ويُصنّع الانتاج الزراعي والحيواني وهو واحد من أهم ركائز الاقتصاد في الاقليم الجنوبي لسد حاجات القوى البشرية التي تنتقل الى العاصمة الجديدة.

رابعاً: حل عقدة تأخير احلال السلام بنقل العاصمة الى الجنوب يُعجّل في توفير الموازنات لبناء انشاءات البنية التحتية الضرورية لعودة النازحين واللاجئين ومنها: التخطيط الاسكاني، وبناء الطريق السريع الذي يربط الشمال بالعاصمة الجديدة ويربطها مع مدن الجنوب الأخرى، وبناء المطارات الدولية واعدادها للحركة السلمية المدنية الجديدة، واعادة تنظيف مجرى النيل الأبيض ليساهم في النقل النهري بين جناحي البلاد وهو أمر ضروري وحيوي كأرخص وسائل النقل للمسافرين ولنقل الحاجات الضرورية الى الجنوب ونقل صادرات الجنوب الزراعية والسمكية ومنتجات الألبان وحركة السياحة الداخلية والوافدة من الخارج، ومد خط السكة الحديد من كوستي الى ملكال يوفر فرصة – أخرى – موازية لخط حديد بابنوسة اواد عاصمة بحر الغزال.

خامساً: تعزيز فرص السلام بنقل العاصمة الى الجنوب يساهم اقتصادياً في فتح سهول أعالي النيل للتوسع الزراعي والحيواني، ويفتح غابات الاستوائية لانتاج وتصنيع «الأخشاب المضغوطة» وعجينة الورق التي يمكن أن تُصنع أو تصدر الى مصانع الشرق الأوسط وأوروبا. كما يفتح الفرص أمام صناعات حفظ الفواكه والعصير بدل احراقها الآن في اطار التخلص من الذباب والديدان.

سادساً: وجود القيادة السيادية والسياسية التنفيذية في الجنوب يضع يد هذه القيادات على حقائق التخلف والمظالم مما يكون – في حد ذاته – قوة دفع كبرى للبحث عن التمويل اللازم واستقطاب المساعدات العينية والفنية لتسريع حركة الفجوة بين الجنوب والشمال.

سابعاً: يؤدي انتقال العاصمة الى الجنوب الى انتقال الهيئات الديبلوماسية والدولية والمنظمات الإنسانية الطوعية الى أرض «الواقع المتخلف» وعودة الهيئات التبشيرية التي تعمل – الآن – في الجنوب عبر كينيا وأوغندا وغيرهما من دول الجوار... لينطلق الجميع من رؤية الواقع كما يرونه على الطبيعة لا كما يروى لهم حتى يعيدوا النظر في أحكام سبق لهم اصدارها ولم تشجع مصادرهم التمويلية على بسط يد الانفاق المساعد لتصحيح ما نقلوه لها.

ثامناً: انتقال العاصمة الى الجنوب يساعد في توجه رأس المال الشمالي الى الجنوب ليساهم في اعماره... وسيؤدي ذلك الى حركة صفوة شمالية بديلاً للنوعية الشمالية التي كانت تتوجه الى الجنوب من دون امكانات ولا خبرات إلا الرغبة في تغيير أحوالها الاقتصادية بما يمكن ان تحصل عليه «بشطارة» الفارق الحضاري.

تاسعاً: انتقال زحمة السلطة السيادية والإدارية من الشمال الى الجنوب يمكن مدن الشمال من التفرغ لإعادة تخطيط وترتيب أوضاعها التي زُحمَتْ بالنزوح والبطالة وما وراءهما من تعدٍ على حرمات القانونَ واللوائح المحلية.

عاشراً: ان قبول نظرية نقل العاصمة الى الجنوب يضع الجنوبيين أمام المسؤوليات المترتبة على حلول السلام والديموقراطية من مشاركة في بنية السلطة واحترام للمال العام ومرافق الخدمات وتسديد الضرائب وتوظيف الجهد وتوظيف ما يحصل عليه الجنوب من نصيب في اعادة توزيع الثروة تحت رقابة السلطة الفيديرالية المركزية.

وقد تتولد عن نقل العاصمة الإدارية الى الجنوب تساؤلات في بقية الاقاليم عن ما تعوض به. ونرى ان توزع الاختصاصات التالي بهذه الترتيبات:

● ان تستقبل مدينة وسطية كالأبيض في وسط غرب السودان دورة البرلمان الشتوية، بخاصة ان فيها مطاراً دولياً ويربطها خط سكة حديد بغالبية أنحاء السودان وينطلق منها طريق بري سريع قصير، الى كبريات مدن وسط الشمال.

● ستصبح كوستي حلقة الوصل بين شمال الشمال وغرب وشرق السودان كعاصمة للنقل النهري والتخزين المركزي التجاري.

● أما شرق السودان فسبق الآخرين بتوليه خدمات استقبال وتصدير النفط.

● ستظل عطبى عاصمة ورش وخدمات السكك الحديد وضبط وتنظيم حركتها.

● ستظل القضارف ومدني عاصمتين للانتاج الزراعي وتجاربه وهندسة تخطيط المشاريع الزراعية القومية الى جانب هندسة شبكات توزيع الحياة وانتاج وتوزيع الكهرباء. واكتفي بهذا، راجياً أن يكون أساساً تنطلق منه المحادثات لبلورة فرص السلام بعيداً من الغرق في لجّة إسلامية هذا أو ذاك.

* وزير وديبلوماسي سوداني سابق.

تركيا المتغيرة تواصل البحث عن حلمها الأوروبي

نظام مارديني *

■ هل تتنازل تركيا عن قيم الإسلام من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟ هذا السؤال وغيره يتردد في كواليس السياسة التركية بعدما باتت العلاقة بين أنقره والنادي الأوروبي أشبه بلوحة سوريالية تقاطعت خطوطها بحدة. فالتصريحات الأوروبية المتكئة على أسس دينية، وهي كثيرة، أوجدت شكاً كبيراً لدى الأتراك في صدقية المعايير التي يضعها الاتحاد، وخلقت لدى أنقره شعوراً بأنها ستصطدم في النهاية بالعائق الديني حتى لو طبقت كل الشروط الأوروبية.

صحيح أن كل الدول التي قُبلت كان عليها الالتزام بمعايير كوبنهاغن التي صاغتها قمة الاتحاد الأوروبي في الدنمارك، في ٢١ و٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٩٣، إلا أن أنقره ترى أنها تعامل معاملة استثنائية لسببين:

أولاً: إنها مطالبة بتنفيذ شبه حرفي لتلك المعايير وقبل أي تفاوض، وهو ما لم يحدث مع الدول التي قُبلت.

ثانياً: إن معايير كوبنهاغن التي تضم المئات من التفاصيل لم تطبقها حرفياً حتى الدول المؤسسة للسوق الأوروبية، بل إن دولة مثل فرنسا لا تزال حتى الآن تعيد صوغ تشريعاتها لتتلاءم مع معايير كوبنهاغن.

ولكن إذا كان المراقبون يرون أن لا مبرر لكل التعقيدات التي تضعها أوروبا أمام انضمام تركيا إليها سوى العامل الديني، فإن الأتراك والتردد الواضح في شأنها هو العامل الثقافي، فتركيا لا تنتمي إلى الحضارة المسيحية الأوروبية ويترتب على ذلك مخاوف من تمددها داخل الاتحاد الأوروبي. وعبّر الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان، المسؤول عن صوغ دستور الاتحاد عن هذه المخاوف بالقول «إن انضمام تركيا إلى الاتحاد يعني نهاية أوروبا». ووجه البابا يوحنا بولس الثاني كلمة إلى دول الاتحاد دعاها إلى «عدم نسيان إرثهم الديني» عند وضع دستور الاتحاد. وهناك رغبة أوروبية تريد الابقاء على الطابع المسيحي لدول الاتحاد وهو ما أعلنه رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان عندما قال: «إن المسلمين قد تنتابهم الشكوك في أن الاتحاد الأوروبي، لا يقبل في عضويته سوى المسيحيين ولا شك في أن ذلك يضع الأوروبيين أمام تحد أخلاقي».

وإضافة إلى ما عبّر عنه ديستان عن تباين تركيا ثقافياً عن أوروبا، وكثافتها السكانية المرتفعة (٧٠ مليون نسمة) التي قد تقود إلى تغييرات ديموغرافية وسياسية في القارة، هناك أيضاً رغبة لدول أوروبية في عدم وصول حدود الاتحاد إلى قلب منطقة الشرق الأوسط الساخنة بأحداثها وصراعاتها، حيث ستجاور دولاً مثل إيران والعراق وسورية. كما أن بين هذه الدول من يرى في الاقتصاد التركي المتأزم عبئاً على الاتحاد خصوصاً بعدما تجاوز حجم الديون التركية ١٠٠ بليون دولار. لكن السؤال الأكثر عمقاً: ماذا لو تحسن الاقتصاد التركي في شكل كبير وأجريت الإصلاحات الديموقراطية المطلوبة أوروبياً وانسحب الجيش من الحياة السياسية أو قلّص نفوذه؟ هل يفتح الاتحاد الأوروبي أبوابه لتركيا وماذا سيكون رد الأخيرة إذا شعرت بأن الحلم المحلق سراب تلاحقه الخطوات؟

مهما تكن المواقف الأوروبية في المستقبل، فإن الاتحاد الأوروبي يتعذر عليه تجاهل تركيا، أولاً لأنها عضو في مجلس أوروبا وحلف شمال الأطلسي، وهي قوة لا يستهان بها، وذات موقع مهم داخل الاتحاد وفي المنطقة، وثانياً لأنها التزمت شروط الاتحاد وخضعت لفترة تجربة على رغم ممانعة الجنرالات لشروط كوبنهاغن، وقد تصاب تركيا بأذى كبير وبليغ لو نجح الجنرالات في وأد حزمة القوانين الحديثة، ما سيضع بلاد الأناضول في حال من التأرجح الحضاري ممزقة بين الشرق والغرب، بلا انتماء لأي منهما. ولا شك في أن ما يحدث في تركيا اليوم ليس مجرد تجربة عابرة في المجال السياسي، ولكنه حقائق تصهر في شكل جلي ساعدت عليها ظروف داخلية – تراكمية – وأخرى إقليمية ودولية، والمهم في كل هذا أنها تستند إلى «الهوية» وبالطبع هذه الأخيرة ليست حدودها تركيا. والمدهش أن الأتراك ينجحون بها في تحقيق واقع جديد، ونفشل فيها – عربياً – للحفاظ على ما تبقى من الدولة القطرية، بعد العجز الذي ظهر على المستوى القومي في العراق.

* كاتب سوري.

مشروع إحياء البحر الميت من جديد... أمام المنتدى الاقتصادي العالمي

سليمان الشيخ *

■ نجح الأردن في تسليط الأضواء على مشروع إحياء البحر الميت الذي يتضمن جر المياه اليه من البحر الأحمر (خليج العقبة)، في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد جلساته في بلدة الشونة الواقعة على ضفاف البحر الميت بين ٢١ حزيران (يونيو) الجاري و٢٣ منه. وكان المشروع الأردني بين مشاريع عدة طرحت تعود فائدتها على أطراف عدة، وهو ما يشجع المصارف الدولية المانحة للقروض على تمويلها.

فما مشكلة البحر الميت، وما هي مواصفات المشروع الاردني لإحيائه، خصوصاً أن مشاريع أخرى اسرائيلية طُرحت من قبل لإحيائه، لكنها لم تصل الى مرحلة التنفيذ بسبب عقبات كثيرة؟

والبحر الميت هو من البحار الداخلية الصغيرة ويملك ميزة خاصة، إذ انه يقع في منطقة تنخفض نحو ٤٠٠ متر عن مستوى سطح المياه في البحار الاخرى، وهو امتداد طولي يقع ضمن انهدام ممتد بين قارتي آسيا وأفريقيا تكوّن منذ آلاف السنين، وكان يتغذى أساساً من مياه نهر الأردن وفروعه وروافده، ومن نهر اليرموك وفروعه وروافده ايضاً.

لكن هذا البحر بات اليوم مهدداً بالاضمحلال بسبب تراجع المياه التي تصل اليه بدرجة كبيرة من ١٠٠ بليون متر مكعب في ستينات القرن الماضي الى ٥٠ مليون متر مكعب حالياً وانخفض مستوى سطح المياه فيه من ٣٨٥ متراً الى نحو ٤١٠ أمتار. وأصبحت المنطقة الجنوبية من البحر ضحلة في كثير من اجزائها. ويعتقد الخبراء ان منسوب المياه يتدنى متراً واحداً كل عام، ما يعني ان البحر مهدد بالاختفاء خلال ٥٠ عاماً اذا استمرت الحال على ما هي عليه.

وتعزى الحال التي آل اليها البحر الى الاحتياجات المتزايدة للمياه في المنطقة مع تزايد أعداد السكان وقيام دولة اسرائيل في فلسطين واستقدامها ملايين المهاجرين واقامتها مشاريع صناعية وزراعية، واستيلائها على مياه نهر الأردن التي كانت تصب في البحر الميت، وتحويل مجراها الى الساحل الفلسطيني المحتل، ثم الى النقب الصحراوي في الجنوب (نحو نصف مساحة فلسطين التاريخية)، اضافة الى استيلائها على أكثر من حصتها من نهر اليرموك الذي كان يصب مع فروعه وروافده في البحر الميت ايضاً. وحجزت المشاريع السورية والأردنية على هذا النهر وفروعه كميات أخرى من المياه، اضافة الى شح المواسم الشتوية وقلة هطول الامطار في سنين كثيرة، مما أفقد البحر الميت والمنطقة كلها مصادر مهمة من المياه العذبة.

ولذلك كله، ونظراً الى حاجة المنطقة الى مياه عذبة يمكن ان تتوافر بإقامة محطات كهرمائية مستفيدة من فارق الارتفاع بين البحرين المتوسط والميت أو الأحمر والميت، طرحت اسرائيل مشاريع عدة لوصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت، الا انها كانت تصطدم بعقبات كثيرة، من بينها التمويل، وعدم استتباب الأمن في المنطقة.

ومع عقد اتفاقية السلام بين الأردن واسرائيل في وادي عربة عام ١٩٩٤، بات ممكناً اقامة مشاريع مشتركة، من بينها مشروع إحياء البحر الميت. وركّز الأردن في مشروعه على ربط البحر الأحمر بالبحر الميت راسماً له خطة هندسية توفق خط سيره ضمن الأراضي الأردنية.

أما الرؤية الاسرائيلية لهذا المشروع الحيوي فعبّر عنها كتاب «المياه والسلام – وجهة نظر اسرائيلية» للمهندس الاسرائيلي إليشع كالي وجاء فيه: «تُنقل المياه عبر مأخذ في البحر الأحمر الى الجنوب من العقبة، وتُضخ (بطاقة ٧٥ متراً مكعباً في الثانية في فترة التعبئة) عبر أنبوب ضغط الى بركة على ارتفاع ٢٢٥٠ متراً وسعة ١.٥ مليون متر مكعب، وتعمل المحطة ١٦ ساعة فقط (خارج الذروة) يومياً، وتتدفق المياه من البركة في قناة مفتوحة (القناة العليا) على امتداد ١٦٠ كيلومتراً وطاقة ٥٠ متراً مكعباً في الثانية (في فترة التعبئة)، وعلى بعد نحو ٨٠ كيلومتراً تتجاوز القناة أعلى نقطة في عربة على ارتفاع ٢١٠٠م، وذلك عبر مسافة قصيرة ضمن حدود اسرائيل. وعلى بعد ١٥٠ كيلومتراً تقريباً تقام بركة لتنظيم تدفق المياه سعتها ثلاثة ملايين متر مكعب وعلى ارتفاع ٢٠٨٠م، وتحتها محطة طاقة (المحطة الاردنية) بقوة انتاج ٤٠٠ ميغاواط مع بركة اخرى بالسعة ذاتها، وتنقل المحطة المياه الى القناة (القناة السفلى) عبر ناقل. وفي هذه القناة تتدفق المياه مسافة نحو ٦٠ كيلومتراً من ارتفاع ١٠٠ متر الى ارتفاع ١١٢٠ متراً، ومن حدود الأردن الى حدود اسرائيل، وتمر في مقطع واحد عبر نفق طوله أربعة كيلومترات حتى منطقة معاليه عربه سدوم. وهنا تقام المحطة الاسرائيلية التي يبلغ إنتاجها ٤٠٠ ميغاواط، وتقام فوق المحطة بركة تخزين سعتها ثلاثة ملايين متر مكعب وعلى ارتفاع ١١٢٠ متراً، وتحتها القناة النهائية، حيث يكون ارتفاع المياه فيها مثل ارتفاع مستوى المياه في البحر الميت» (ص١٢٢– ١٢٥). وتجدر الاشارة الى ان هذا التصور – المشروع جاء في كتاب تمت ترجمته من العبرية الى العربية عام ١٩٩١ اي قبل توقيع اتفاق السلام الأردني – الاسرائيلي.

أما التصور الأردني للمشروع فعبّر عنه وزير المياه والري السابق منذر حدادين بأن «مشروع ربط البحر الميت بالبحر الأحمر كما تم تحديده عام ١٩٩٧ يبين بوضوح ان مسار القناة من خليج العقبة وحتى البحر الميت يقع بكامله في الأراضي الأردنية، وهو يقطع نحو ١٧٠ كلم في الجانب الأردني من وادي عربه. وتحكم المسار عوامل فنية وأخرى اقتصادية وبيئية». وأكد حدادين «ان لفلسطين (بعد اعلانها دولة ذات سيادة) حقاً في الموافقة على المشروع واقراره، ولاسرائيل كذلك حق مماثل، ليس بسبب مرور القناة في اراضي اي منهما من عدمه، بل لأن فلسطين لها ٢٥ في المئة من مساحة سطح البحر الميت (الجزء الشمالي الغربي)، واسرائيل ٢٥ في المئة (الجزء الجنوبي الغربي)، وللأردن ٥٠ في المئة (كامل النصف الشرقي)».

ويتضح من المشروعين ان هدفهما ليس احياء البحر الميت ومنع إندثاره فقط، بل أيضاً إحياء المناطق التي تحيط به ثقافياً وصناعياً وزراعياً وسياحياً، وتوفير مياه الشفة لمناطق تعاني من شح المياه.

وجاء في الكتيب الذي اصدرته وزارتا الري والتخطيط الاردنيتان ان المشروع سيضخ ١,٨ بليون متر مكعب من مياه البحر الاحمر الى البحر الميت سنوياً عبر أنابيب تمتد بطول ١٨٠ كيلومتراً بين البحرين، وتقدر كلفة المشروع بصورته الأولية بنحو ٨٠٠ مليون دولار، في حين ان المشاريع الاخرى المخطط اقامتها بعد انجاز المشروع الأولي تصل كلفتها الى ثلاثة بلايين دولار، ومنها تحلية مياه البحر بكميات تصل الى ٨٥٠ مليون متر مكعب سنوياً، يمكن ان يحوّل ثلثاها الى مدينة عمان ومنطقتها، وهي الاكثر كثافة سكانية في الأردن، أما الثلث المتبقي فيمكن تحويله الى مدينة القدس ومنطقتها، اضافة الى الطاقة الكهربائية التي ستتوافر جراء انجاز المشروع والتي يؤمل ان «تستفيد منها المناطق المجاورة».

وكما يبدو فإن آمالاً كثيرة، ومشاريع عدة يُخطط لإنجازها. الا ان هذا كله وغيره من مشاريع يعتمد على مآل الوضع في فلسطين، اذ من دون تسوية تراعي الحقوق والحاجات الحقيقية والمشروعة للفلسطينيين، فإن كل المشاريع ستبقى في دائرة التخطيط... والآمال.

* كاتب فلسطيني.

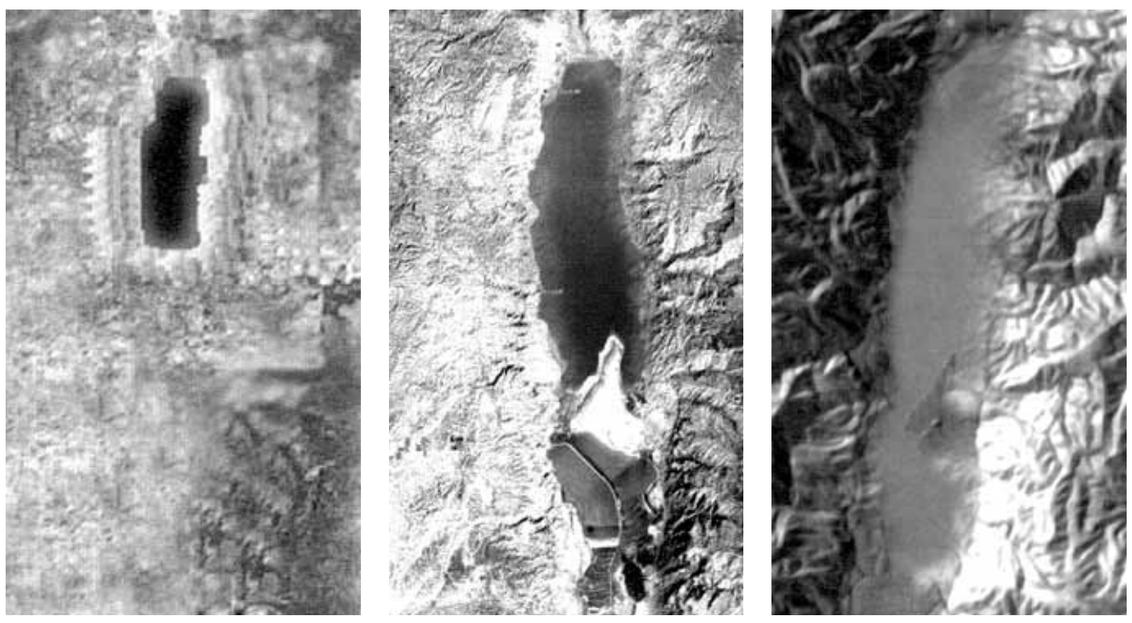
البحر الميت (يمين) في ستينات القرن الماضي... وبعد اضمحلال مياهه عام ٢٠٠٠ (وسط) وما يتوقع ان يصبح عليه عام ٢٠٥٠ (يسار).